



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

أ.م. د. بهاء الدين فقي أحمد عزيز

فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة / قسم القانون / جامعة سوران

Bahaadin.ahmed@soran.edu.iq



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٥

الكلمات المفتاحية: الاخلاق , البعد الأخلاقي , التنمية المستدامة , مقاصد , التنمية

كيفية اقتباس البحث

عزيز, بهاء الدين فقي أحمد , البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية ,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦، العدد: ٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في
ROAD

Indexed مفهرسة في
IASJ



The Ethical Dimension of Sustainable Development: A Maqasid-Based Perspective

Assistant Professor Dr. Bahaa Al-Din Faqi Ahmed Aziz
Faculty of Law, Political Science and Administration / Department of
Law / Soran University
Bahaadin.ahmed@soran.edu.iq

Keywords : Ethics, ethical dimension, sustainable development, objectives, development

How To Cite This Article

Aziz ,Bahaa Al-Din Faqi Ahmed ,The Ethical Dimension of Sustainable Development: A Maqasid-Based Perspective ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This study aims to demonstrate the essential role of ethical foundations in achieving sustainable development through a Maqasid-based perspective that links Islamic values to modern development frameworks. To achieve this purpose, two methodological approaches were employed: the descriptive-analytical method, used to examine the conceptual foundations of ethics, Maqasid, and sustainable development, and the comparative method, applied to analyze the alignment and divergence between Islamic ethical principles and the UN Sustainable Development Goals. The study reached several key findings: ethics in Islamic jurisprudence constitute a binding framework rather than a complementary element; the core objectives of sustainable development closely correspond to the higher objectives of Sharia, particularly in preserving life, wealth, family, intellect, and the environment; and the absence of a strong ethical dimension in global development models reduces long-term sustainability. The research concludes that integrating





البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

moral values into development policies is a fundamental requirement for achieving genuine and lasting sustainability.

This research consists of three main sections. The first section deals with the conceptual framework of the ethical dimension and sustainable development by explaining the legal concept of the ethical dimension and its dimensions in Islamic jurisprudence, in addition to clarifying the contemporary concept of sustainable development and its overall goals. The second section deals with the features of the relationship between Islamic ethics and sustainable development, by highlighting the points of convergence between ethical values and development principles, and explaining the manifestations of divergence between the Islamic perspective and the international perspective, while looking forward to the prospects of integration between them. As for the third section, it is concerned with establishing the correlation between the ethical dimension and sustainable development, by explaining the purposive basis of this correlation, and highlighting its practical applications in various fields of development.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الجوهرى للبعد الأخلاقى فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤية مقاصدية تربط بين القيم الإسلامية ومتطلبات النموذج التنموى المعاصر، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث منهجين رئيسيين: المنهج الوصفى التحليلى لتفكيك المفاهيم الأساسية للأخلاق والمقاصد والتنمية المستدامة وبيان جذورها النظرية، والمنهج المقارن لمقارنة منظومة القيم الإسلامية مع أهداف التنمية الأممية، وذلك بهدف الكشف عن مجالات الالتقاء والاختلاف وتحديد أسس بناء رؤية تكاملية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الأخلاق فى الفقه الإسلامى ليست عنصراً ثانوياً بل إطاراً ملزماً يوجّه السلوك الاقتصادى والاجتماعى والبيئى؛ وأن أهداف التنمية المستدامة تلتقى بوضوح مع المقاصد الشرعية فى حفظ النفس والمال والنسل والعقل والبيئة؛ كما بيّنت أن غياب البعد القيمي فى النماذج الأممية يُضعف استدامة الجهود التنموية، بينما يوفر المنظور المقاصدى دافعاً روحياً ومؤسسياً يعزز العدالة والشفافية وحماية الموارد، ويخلص البحث إلى أن دمج الأخلاق فى السياسات التنموية يمثل شرطاً محورياً لتحقيق استدامة حقيقية عبر الأجيال.

يتكوّن هذا البحث من ثلاثة مباحث رئيسية؛ يُعالج المبحث الأول الإطار المفاهيمى للبعد الأخلاقى والتنمية المستدامة من خلال بيان المفهوم الشرعى للبعد الأخلاقى وأبعاده فى الفقه الإسلامى، إلى جانب توضيح المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة وأهدافها الكلية، ويتناول



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

المبحث الثاني معالم العلاقة بين الأخلاق الإسلامية والتنمية المستدامة، عبر إبراز أوجه الالتقاء بين القيم الأخلاقية ومبادئ التنمية، وبيان مظاهر التباين بين المنظور الإسلامي والمنظور الأممي، مع استشراف آفاق التكامل بينهما، أمّا المبحث الثالث فيُعنى بتأصيل التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة، من خلال بيان الأساس المقاصدي لهذا التلازم، وإبراز تطبيقاته العملية في مختلف مجالات التنمية.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات جوهرية في فهم قضايا التنمية، حيث لم تعد التنمية مقتصرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي أو تحسين مؤشرات الدخل، بل أصبحت مشروعًا شموليًا يُعرف بالتنمية المستدامة، التي تقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة عام 2015، تسعى الأمم المتحدة إلى ترسيخ مفهوم شامل يضمن رفاه الإنسان المعاصر ويصون حقوق الأجيال القادمة.

ومع ذلك، فإن التجارب العالمية في التنمية المستدامة تواجه تحديات كبيرة، أبرزها النزوع نحو البعد التقني أو الاقتصادي على حساب البعد القيمي والأخلاقي، إذ أظهرت التجارب أن التنمية القائمة على المصالح المادية وحدها قد تؤدي إلى الاستغلال، التفاوت الاجتماعي، أو الإضرار بالبيئة، وهو ما يهدد فلسفة الاستدامة ذاتها.

في المقابل، يمتلك الفقه الإسلامي عبر منظومة مقاصده أساسًا راسخًا يؤكد على التلازم بين المعاملات والأخلاق، فالقيم مثل العدل، والأمانة، والصدق، والتكافل، والشفافية ليست قيمًا مكتملة وإنما ضوابط أصيلة في كل تصرف مالي أو اجتماعي، هذه القيم لم توضع فقط لتنظيم العقود والمعاملات، بل لتحقيق مقاصد كلية مثل حفظ الضروريات ورفع الحرج وجلب المصالح ودفع المفاسد، من هنا تنشأ الحاجة إلى دراسة معمقة تؤسس لنظرية التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة في ضوء مقاصد الشريعة، بوصفها إطارًا معرفيًا يربط بين التراث الإسلامي ومتطلبات الواقع العالمي المعاصر.

تتجلى أهمية هذا البحث في جانبه النظري، إذ يسعى إلى تقديم إطار معرفي جديد يبرهن على أن البعد الأخلاقي ليس عنصرًا هامشيًا أو مكملًا للتنمية، وإنما هو شرط جوهري لاستدامتها، وإن دراسة التلازم بين الأخلاق والتنمية من منظور مقاصدي تضيف قيمة فكرية جديدة؛ لأنها تعيد إدماج القيم الإنسانية في قلب النقاشات التنموية التي غالبًا ما تقتصر على الأبعاد الاقتصادية والبيئية.





البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

أما من الناحية التطبيقية، فإن أهمية البحث تتضح في كونه يقدم أساسًا يمكن أن تستند إليه المؤسسات المالية الإسلامية، ومراكز وضع السياسات العامة، عند صياغة استراتيجيات تنموية قائمة على الأخلاق، وهذا من شأنه أن يعزز العدالة الاجتماعية، ويقوي الشفافية المؤسسية، ويضمن إدارة رشيدة للموارد بما ينسجم مع أهداف الاستدامة.

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية مقاصدية للبعد الأخلاقي في التنمية المستدامة، من خلال تفكيك المفهوم الشرعي للأخلاق، وشرح المفهوم العالمي للتنمية المستدامة، ثم بيان مجالات التداخل بينهما، كما يتناول البحث تحليل أوجه الالتقاء والتباين بين المنظور الإسلامي والمنظور الأممي، وصولًا إلى وضع إطار تأسيسي يُظهر كيف يمكن للأخلاق المقاصدية أن تُعيد تشكيل النموذج التنموي المعاصر وفق رؤية أكثر إنسانية وعدالة واستدامة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في وجود فجوة معيارية بين المبادئ الأخلاقية المعلنة في خطاب التنمية المستدامة وبين آليات التنفيذ والقياس المعتمدة، فقد اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة 2030 خلال قمة نيويورك في 27-25 أيلول/سبتمبر 2015، متضمنة 17 هدفًا و 169 غاية، ومؤكدة مبادئ الكرامة والعدالة والمساواة وعدم التمييز وعدم ترك أحد خلف الركب. غير أن الإطار العالمي للمتابعة يعتمد على 251 مؤشرًا مدرجًا، منها 234 مؤشرًا فريدًا، يغلب عليها الطابع الكمي والإجرائي، بينما تبقى القيم الأخلاقية أقل حضورًا بوصفها ضوابط ملزمة. وتؤكد التقارير الدولية هذه الفجوة؛ إذ أظهر تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 أن 17% فقط من الغايات كانت تسير في المسار الصحيح، بينما بين تقرير 2025 أن 35% فقط من الغايات المتاحة كانت على المسار الصحيح أو تحقق تقدمًا متوسطًا، وأن 18% منها تراجعت مقارنة بخط الأساس لعام 2015، كما أشار البنك الدولي في 2024 إلى أن نحو 692 مليون شخص، أي 8.5% من سكان العالم، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، في حين كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 أن أكثر من ثلثي الدول تسجل أقل من 50/100 في النزاهة، وبذلك فإن الإشكال لا يرتبط بنقص الأهداف أو المؤشرات فحسب، بل بضعف تحويل القيم الأخلاقية إلى معايير عملية حاكمة، وهو ما يبرر الحاجة إلى الرؤية المقاصدية بوصفها إطارًا قادرًا على ربط التنمية بالعدل، والكرامة، والأمانة، والتكافل، ومنع الضرر، و تساعد على سد الفجوة بين القيم المعلنة والتنفيذ الفعلي، وتجعل التنمية أكثر التزامًا بالإنسان والمجتمع والبيئة، لا مجرد عملية إدارية أو اقتصادية قابلة للانحراف عن غاياتها الأخلاقية.

أسئلة البحث

البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

1. كيف يتجلى البعد الأخلاقي في الفقه الإسلامي ومقاصده، وما مدى ارتباطه بأحكام المعاملات والسلوك الإنساني؟
2. ما طبيعة العلاقة بين القيم الأخلاقية الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة، وأين تلتقي المقاصد الشرعية مع المبادئ العالمية للاستدامة؟
3. كيف يمكن صياغة نظرية مقاصدية معاصرة تبرهن على التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة، وتكشف عن أبعادها النظرية والتطبيقية؟

أهداف البحث

1. تأصيل مفهوم البعد الأخلاقي في الفقه الإسلامي ومقاصده، وبيان موقعه المركزي في ضبط المعاملات وتنظيم السلوك الإنساني.
2. تحليل ومقارنة أوجه التلاقي بين القيم الأخلاقية الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة الأممية، للكشف عن نقاط الانسجام والاختلاف.
3. بناء إطار نظري مقاصدي يبرهن على التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة، مع إبراز أبعاده النظرية والتطبيقية وإمكاناته العملية.

الدراسات السابقة

لقد تناولت الأدبيات العلمية موضوع الأخلاق والتنمية من زوايا متعددة، بعضها مباشر يرتبط بالبعد الأخلاقي في التنمية المستدامة، وبعضها غير مباشر يركز على المقاصد الشرعية أو الاقتصاد الإسلامي بوصفها مداخل لفهم العلاقة بين القيم والتنمية، بيد أن أغلب هذه الدراسات جاءت مجزأة، فإما عالجت الأخلاق بمعزل عن التنمية، أو تناولت التنمية المستدامة في ضوء المقاصد دون إبراز الطابع الأخلاقي، وهو ما يكشف عن فراغ معرفي يتمثل في غياب إطار نظري جامع يُبرز طبيعة التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة. ويأتي هذا البحث ليسد هذا الفراغ من خلال مقارنة مقاصدية معاصرة.

تضمنت دراسة أجرتها رجاء سيد علي المحضار (٢٠٢٣) تحت عنوان: "التنمية المستدامة في مقاصد الشريعة الإسلامية عند الإمام السمعاني"، تحليلاً لمقاصد الشريعة وعلاقتها بمفهوم التنمية المستدامة، وقد تركزت الدراسة على أهمية حفظ الضروريات الخمس كمدخل للتوافق مع أهداف الاستدامة العالمية، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة وضعت أسساً منهجية مقاصدية، بيد



أنها لم تخصص اهتمامًا كافيًا للأبعاد الأخلاقية، ولم تقدم نظرية شاملة بشأن التداخل بين المفاهيم، ويستفيد البحث من هذه الدراسة لتعزيز الأسس المقاصدية التي ينطلق منها، مع توسيع دائرة النقاش لتشمل البعد الأخلاقي والتنمية.

وقدم طالب الكثيري (٢٠٢١) في دراسته: "ربط أحكام المعاملات المالية بمنظومة الأخلاق الإسلامية" تحليلًا لطبيعة المعاملات وكيفية تصنيفها وفق أبعادها القيمية، ورغم تركيز الدراسة على الفقه المالي، فإنها تقدم أرضية عملية يمكن الاستفادة منها في البحث الحالي لبيان أن المعاملات الاقتصادية هي في جوهرها معاملات أخلاقية، وهو ما يفتح الطريق أمام ربطها بالتنمية المستدامة.

وأشارت منشورات المجمع الفقهي الإسلامي (٢٠١٨) حول "أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي" إلى دور القيم كتحريم الربا والغرر والالتزام بالشفافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد أثبتت أن الأخلاق تمثل ضمانة ضد الأزمات المالية، ومع ذلك، فإن هذه الدراسات اقتصرت على الجانب الاقتصادي دون ربطها بالرؤية الأشمل للتنمية المستدامة، وتتمثل أوجه الاستفادة منها في نتائجها التي تؤكد أن الاستقرار الاقتصادي لا ينفصل عن البعد الأخلاقي، بما يعزز فكرة التلازم.

تناولت دراسة بضياف عبد المالك وعنتر بوطيارة (٢٠١٣) بعنوان: "أثر القيم الأخلاقية في تعزيز مقومات التنمية المستدامة من منظور إسلامي" إبراز مكانة العدالة والرحمة والأمانة، وأكدت على أن هذه القيم تدعم التنمية في بعدها الإنساني والاجتماعي، غير أن هذه الدراسة توقفت عند حدود إبراز دور الأخلاق دون أن تسعى إلى صياغة إطار نظري للتلازم بين الأخلاق والتنمية، ويستفيد البحث الحالي منها في إظهار مركزية الأخلاق، مع تطوير الطرح نحو بناء نظرية أشمل.

وسلط حسين شحاتة (٢٠١٠) في كتابه: "الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية" الضوء على كيف ساهم غياب القيم في تقادم الأزمات المالية العالمية، مؤكداً أن الأخلاق كالأمانة والعدل والوفاء بالعقود تمثل خط الدفاع الأول ضد الانهيارات الاقتصادية. ومع أن هذه الدراسة اهتمت بمسألة الأزمات المالية، إلا أن البحث الحالي يستفيد منها في إظهار أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة في غياب الأخلاق.

كما يُعتبر كتاب محمد عبد الله دراز (٢٠٠٨) بعنوان: "دستور الأخلاق في الإسلام"، من أبرز المراجع التي أرست إطارًا نظريًا متكاملًا للأخلاق الإسلامية، ورغم أنه لم يتناول التنمية بالمعنى المعاصر، بيد أنه يقدم منظومة قيمية راسخة يمكن توظيفها في بناء نظرية التلازم التي يسعى



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

إليها هذا البحث، ومن هنا يشكل هذا الكتاب قاعدة فكرية للنظر إلى الأخلاق بوصفها شرطاً أصيلاً في أي مشروع إنساني.

يتضح من خلال هذه الدراسات أن العلاقة بين الأخلاق والتنمية حاضرة بوضوح في الأدبيات، سواء من منظور شرعي أو اقتصادي أو فكري، لكنها لم تصل إلى صياغة إطار نظري جامع للتلازم، ومن هنا يكتسب البحث الحالي تميّزه، إذ يسعى إلى بناء نظرية مقاصدية معاصرة تُثبت أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود منظومة قيمية تضبطها وتوجهها.

المناهج

انسجماً مع طبيعة الموضوع الذي يجمع بين التأصيل الشرعي والرؤية التنموية الحديثة، يعتمد البحث على منهجين رئيسيين هما:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي: يركز هذا المنهج على استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبعد الأخلاقي في الفقه الإسلامي ومقاصده، إلى جانب بيان مفهوم التنمية المستدامة كما صاغته الأمم المتحدة وأهدافها الرئيسية، ولا يقف الوصف عند حدود التعريفات، بل يتبعه تحليل نقدي للنصوص والمصادر بغية استخلاص الدلالات النظرية والتطبيقية، وبيان حضور القيم الأخلاقية في التشريعات والمعاملات، وبذلك يساعد هذا المنهج في بناء قاعدة معرفية راسخة تنطلق منها نظرية التلازم المقترحة في البحث.

ثانياً: المنهج المقارن: يوظف البحث هذا المنهج لإجراء مقارنة علمية بين منظومة القيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية، وبين المبادئ التي تستند إليها التنمية المستدامة في التصور الأممي، وتُبرز هذه المقارنة نقاط الالتقاء، مثل العدالة والشفافية وصون البيئة، كما تكشف جوانب الاختلاف التي قد تدل على قصور بعض التصورات الوضعية للتنمية حين تقف إلى المرجعية الأخلاقية، ومن خلال ذلك يوضح المنهج المقارن القيمة المضافة التي يقدمها التصور الإسلامي لمسار التنمية المستدامة.

خطبة البحث

يتكوّن هذا البحث من ثلاثة مباحث رئيسية؛ يُعالج المبحث الأول الإطار المفاهيمي للبعد الأخلاقي والتنمية المستدامة من خلال بيان المفهوم الشرعي للبعد الأخلاقي وأبعاده في الفقه الإسلامي، إلى جانب توضيح المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة وأهدافها الكلية، ويتناول المبحث الثاني معالم العلاقة بين الأخلاق الإسلامية والتنمية المستدامة، عبر إبراز أوجه الالتقاء بين القيم الأخلاقية ومبادئ التنمية، وبيان مظاهر التباين بين المنظور الإسلامي والمنظور الأممي، مع استشراف آفاق التكامل بينهما، أمّا المبحث الثالث فيُعنى بتأصيل التلازم بين البعد





البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

الأخلاقي والتنمية المستدامة، من خلال بيان الأساس المقاصدي لهذا التلازم، وإبراز تطبيقاته العملية في مختلف مجالات التنمية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبعد الأخلاقي والتنمية المستدامة

يمثل هذا المبحث الأساس النظري الذي يقوم عليه البحث؛ إذ يسعى إلى توضيح المفاهيم الجوهرية المرتبطة بالبعد الأخلاقي من جهة، وبالتنمية المستدامة من جهة أخرى، ثم بيان طبيعة التداخل بينهما، ويكتسب هذا العرض المفاهيمي أهمية خاصة؛ لأن معالجة العلاقة بين الأخلاق والتنمية تقتضي فهمًا عميقًا لجذور المفهومين في التراث الإسلامي وفي الفكر الإنساني المعاصر، وينقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول الأول المفهوم الشرعي للبعد الأخلاقي وأبعاده في الفقه الإسلامي، ويعرض الثاني المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة وأهدافها الشاملة، فيما يركّز الثالث على التداخل المفاهيمي بين الأخلاق والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: المفهوم الشرعي للبعد الأخلاقي وأبعاده في الفقه الإسلامي

يحتلّ البعد الأخلاقي في المنظومة الشرعية موقعًا تأسيسيًا يجعل منه أحد المقاصد العظمى للتشريع، لا عنصرًا تكميليًا للسلوك فحسب، وقد دلّت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية على مركزية الأخلاق في بناء الفرد والمجتمع؛ إذ يصف الله تعالى نبيّه بقوله: "وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ" (القلم: ٤)، يشير ابن كثير في تفسيره إلى أن الآية تعني أن النبي ﷺ جمع كل خصال الخير، وأنها سجية باطنة راسخة وليست مجرد سلوك ظاهري^(١)، أما الطبري، فيؤكد أن الآية ثناءً على النبي ﷺ لثباته على دين عظيم وامتناله الكامل لأوامر الله، وما أنصف به من أخلاق سامية نابعة من التزامه بالقرآن^(٢)، وهذا المعنى يتوافق مع ما قرره علماء من أنّ الخلق هو صورة النفس الباطنة الراسخة التي تصدر عنها الأفعال بسهولة^(٣).

وتعزّز السنة هذا الأساس النظري؛ فقول النبي ﷺ: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ"^(٤) يُعدّ تصريحًا بأن البناء الأخلاقي مقصدٌ للرسالة لا فرعًا عنها، كما يربط الحديث الآخر: "أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا" بين الخلق والإيمان، مما يجعل الأخلاق معيارًا لسلامة التدين^(٥). ويؤكد القرآن كذلك أنّ تزكية النفس مقصد شرعي في قوله تعالى: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّاهَا" (الشمس: ٩)، ويذكر القرطبي أن التزكية هنا تشمل تطهير النفس من الرذائل وتحليتها بالفضائل^(٦)، وهو ما يجعل البعد الأخلاقي جزءًا من عملية الارتقاء الروحي التي يريدها الشرع للإنسان.

أما في سياق المقاصد الشرعية، فإن العدل والإحسان أساسان كليان في التشريع، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠)، أن الآية جامعة لمكارم الأخلاق ومحاسن



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

الشريعة كلها^(٧)، وأن الإحسان روح العدل ولبّ الأخلاق، وأن الشريعة كلّها دائرة على تحقيق العدل والرحمة^(٨)، وهذا ينسجم مع ما قرره الشاطبي من أنّ الضروريات الخمس التي شرعت لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال هي في حقيقتها منظومة قيمية وأخلاقية تحمي الحياة الإنسانية من الفساد^(٩).

ويبرز البعد الأخلاقي بوضوح في فقه المعاملات؛ فالقرآن يأمر بالوفاء بالعقود: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" (المائدة: ١)، تؤكد الآية وجوب التزام المؤمنين بجميع العقود والعهود الشرعية والإنسانية دون استثناء^(١٠)، ولهذا حرّم الشرع الغرر والجهالة حمايةً للمتعاقدين ومنعاً للنزاع، كما قرر السرخسي عند تصنيفه للغرر بأنه يؤدي إلى إفساد المعاملة لأن فيه ظلماً وخديعة^(١١). وفي الاتجاه ذاته، يدعو الفقهاء إلى السّماحة في البيع، وترك التضييق والمغالاة، واستحباب الإقالة لمن ندم على البيع، بوصفها ممارسات تعزز الأخلاق والمعروف بين الناس^(١٢)، وأن القرض لا يكون مشروعاً إلا إذا بقي في دائرة الإحسان، وأن أي منفعة تُجعل للمقرض تخرج القرض عن مقصده الأخلاقي وتفسد المعاملة^(١٣).

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة وأهدافها الكلية

برز مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الإنساني المعاصر كمفهوم شامل يتجاوز النمو الاقتصادي إلى تحقيق توازن عادل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشكل حياة الإنسان ورفاهه^(١٤)، وقد استمد هذا المفهوم باعتباره إطاراً نظرياً جامعاً لتنظيم العلاقة بين التنمية والموارد عقب صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987، الذي وضع الأساس المنهجي للمفهوم وعزّفه بأنه: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"^(١٥)، وهو مبدأ ذو مضمون أخلاقي عميق يحتمل الجيل الحالي مسؤولية إدارة الموارد إدارة رشيدة تكفل حقوق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد الضرورية لبقاء الحياة وتحقيق الرفاه، وهو أحد أكثر الأبعاد تعقيداً عند تحويل المفهوم من إطار نظري إلى تطبيق عملي.

وفي إطار تحويل هذا التصور النظري إلى برنامج عمل عالمي ذي التزامات واضحة، اعتمدت الأمم المتحدة عام 2015 أهداف التنمية المستدامة بوصفها منظومة متكاملة تضم سبعة عشر هدفاً مترابطاً وشاملاً، وتتميز بطابعها العالمي الذي يُلزم جميع الدول بالعمل على تحقيقها ضمن أفق زمني محدد ينتهي عام 2030^(١٦)، وتعكس هذه المنظومة رؤية تنموية تتأسس على تكامل ثلاثة أبعاد رئيسية لا يمكن تحقيق الاستدامة دون النظر إليها بوصفها وحدة واحدة متماسكة وهي:



أولاً: البعد الاقتصادي، لا يقتصر هذا البعد على تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يركز على تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل، يقوم على خلق فرص عمل لائقة ومنتجة لجميع فئات المجتمع، والاهتمام بالابتكار وتطوير بنية تحتية مرنة قادرة على مواجهة التحديات، ويهدف هذا التوجه إلى الربط بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الموارد، بحيث يصبح النمو الاقتصادي أداة للحد من الفقر بدلاً من أن يكون عاملاً في توسيع الفجوات الاجتماعية^(١٧).

ثانياً: البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحقيق العدالة والمساواة والرفاه و صون الكرامة الإنسانية، فهو يستهدف القضاء التام والمستدام على الفقر والجوع، وضمان صحة جيدة ورفاه لجميع الفئات العمرية، إلى جانب توفير التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، كما يسعى بصورة جوهرية إلى الحد من أشكال التفاوت داخل الدول وفيما بينها^(١٨).

ثالثاً: البعد البيئي يُعد هذا البعد الركيزة الأساسية لمفهوم الاستدامة، إذ يركز على حماية الموارد الطبيعية الحيوية من الاستنزاف والاندثار، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه الحياة ورفاه الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للتصدي لتغير المناخ وآثاره المدمرة، والحفاظ على المحيطات والبحار وما تحويه من موارد، وإدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر، إضافة إلى ضمان الإدارة الرشيدة للمياه النظيفة والصرف الصحي^(١٩).

على الرغم من الشمولية التي تتسم بها أهداف التنمية المستدامة في صياغتها النظرية، فإن التطبيق العملي في العديد من التجارب العالمية كثيراً ما يقع في مأزق النزعة المادية أو التقنية المحدودة، مما يؤدي إلى إهمال أو تهميش البعد القيمي والأخلاقي^(٢٠)، فالتنمية التي تُبنى على الربح والمصالح المادية فقط، من دون الالتزام بضوابط قيمية راسخة، تفشل في تحقيق الاستدامة الحقيقية، إذ تسهم في تكريس الاستغلال وتعميق الفوارق الاجتماعية وإحداث أضرار بيئية جسيمة، وهو ما يقوّض جوهر فلسفة الاستدامة التي تقوم على التكافل والمسؤولية المشتركة^(٢١).

المبحث الثاني: معالم العلاقة بين الأخلاق الإسلامية والتنمية المستدامة

بعد أن جرى تأصيل مفهوم البعد الأخلاقي في الفقه الإسلامي، وتقنيك الأبعاد الكلية للتنمية المستدامة في المبحث السابق، تبرز الحاجة إلى الانتقال نحو مرحلة تحليلية تكشف مساحات التلاقح، ومحاور التقاطع بين المنظورين، فالمعرفة الأخلاقية الإسلامية القائمة على مبادئ الاستخلاف والعمارة، توفر إطاراً قيمياً متكاملًا ينسجم بدرجة كبيرة مع متطلبات الاستدامة العالمية، بل يتجاوزها بإضافة البعد الإلزامي والروحي^(٢٢)، غير أن هذا الانسجام لا ينفي وجود



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

فروقات منهجية ومفهومية تفصل بين الرؤية الفقهية التي تنطلق من الواجب الأخلاقي الديني، وبين الرؤية الأممية التي تستند إلى المصلحة الإنسانية، ويهدف هذا المبحث إلى تتبع مواضع الالتقاء بين القيم الأخلاقية الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة، ثم تحليل مظاهر الاختلاف بينهما، بما يمهد لبناء رؤية مؤصلة وأكثر تكاملاً.

المطلب الأول: أوجه التقاء القيم الأخلاقية والتنمية المستدامة

تنسج العلاقة بين القيم الأخلاقية الإسلامية والتنمية المستدامة بدرجة عميقة من التداخل والانسجام؛ إذ يشترك المنظوران في غاية واحدة تتمثل في حفظ النظام العام وتحقيق رفاة الإنسان عبر حماية المجتمع والبيئة والاقتصاد، غير أن المنظومة الأخلاقية في الفقه الإسلامي تتجاوز المنظور المعياري للتنمية الحديثة، إذ تمتد إلى بناء الفرد وإصلاح المجتمع وحفظ الكون وفقاً لقواعد شرعية مستمدة من مقاصد الشريعة وقيمتها الكلية، ويمكن تحليل مسارات هذا الالتقاء عبر ثلاثة أبعاد رئيسية تتطابق مع ركائز التنمية المستدامة.

أولاً: التداخل في البعد الاجتماعي: تتوافق الغاية الاجتماعية للتنمية المستدامة مع البنية الأخلاقية الأصيلة للفقه الإسلامي، فالتنمية الحديثة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات عبر أهدافها المتعلقة بالصحة والتعليم والقضاء على الفقر^(٢٣)، وفي المقابل فقد رسخ القرآن مبدأ العدالة الاجتماعية في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠)، والشاهد من الآية أن الله يأمر بإقامة العدل في الأقوال والأفعال، ويحض على الإحسان بوصفه مرتبة أعلى من العدل في التعامل مع الخلق^(٢٤)، ويضيف القرطبي أن العدل بالإنصاف وأداء الحقوق، والإحسان بحسن المعاملة والتفضل، وجعلها الآية أساس صلاح المجتمع^(٢٥).

ويؤكد ابن القيم أن الإحسان هو روح العدل ولب الأخلاق، وأن الشريعة قائمة على العدل والرحمة والمصلحة^(٢٦). ويظهر هذا المبدأ أيضاً في السنة النبوية في حديث: "مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ..."^(٢٧). وقد أوضح النووي أن التشبيه يدل على لزوم التعاون والتكافل الاجتماعي، مما يجعل رعاية الضعفاء مسؤولية جماعية^(٢٨).

وتنعكس هذه القيم في منظومات فقهية جوهرية حققت استدامة اجتماعية عميقة، أبرزها الزكاة المستندة إلى قوله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ..." (التوبة: ٦٠)، أن الآية تحدد مصارف الزكاة على نحو حصري، مبيّنة أنها حق شرعي مخصص لفئات اجتماعية معينة لتحقيق العدالة والتكافل في المجتمع^(٢٩)، وكما يمثل الوقف نموذجاً مؤسسياً للاستدامة، إذ يقوم على تثبيت الأصل وتسبيل المنفعة للأجيال المتعاقبة، وهو ما يجسد التكافل الأخلاقي والاقتصادي بصورة عملية مستمرة.



ثانياً: الالتقاء في البعد البيئي عبر مفهومي الاستخلاف ومنع الإفساد: يتقاطع البعد البيئي للتنمية المستدامة مع التصور الأخلاقي الإسلامي للبيئة، فالإنسان مستخلف في الأرض بقوله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (هود: ٦١)، فالآية تدلّ على أن الله خلق الإنسان من الأرض وكلفه بعماريتها وإصلاحها، باعتبار ذلك مسؤولية شرعية وإنسانية تجاه الكون والحياة^(٣٠)، وهذا المعنى يجعل حماية البيئة واجباً شرعياً يتعدى مصلحة الجيل الحالي ليشمل حق الأجيال القادمة في الموارد.

ويستند الفقه في ضبط التعامل مع البيئة إلى قاعدة منع الفساد، استناداً إلى قوله تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا" (الأعراف: ٥٦)، والشاهد من الآية أن الإفساد يشمل كل عمل يؤدي إلى تخريب الأرض أو إتلاف مواردها أو الإضرار بنظامها^(٣١)، وأن إزالة الضرر أصل مستقر في الفقه وأن المصالح العامة مقدمة على المصالح الفردية متى تعلق الأمر بحماية الموارد ومنع الأذى، كما برزت قواعد مثل إحياء الموات التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج، وتحويل الموارد غير المستغلة إلى منافع مستدامة للمجتمع، في توازن دقيق بين الاستفادة والمسؤولية^(٣٢).

ثالثاً: الالتقاء في البعد الاقتصادي عبر ضوابط الأمانة والشفافية: تقوم المنظومة المالية في الشريعة الإسلامية على ترسيخ مبادئ الشفافية ومنع الاستغلال، وهو ما يظهر بوضوح في النهي النبوي عن صور المعاملات المشتملة على الجهالة والغرر؛ فقد ورد في الحديث الصحيح: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر"، رواه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر^(٣٣)، وقد بيّن النووي في شرحه أن هذا الحديث يُعدّ أصلاً عظيماً من أصول المعاملات، لأن الغرر يؤدي إلى النزاع ويفتح باب الظلم، وهو ما يناقض مقاصد الشريعة في صيانة الحقوق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي^(٣٤).

وفي الاتجاه نفسه، يعزز الإسلام مبدأ الرفق والسماحة في المعاملات، كما يظهر في الحديث الذي رواه البخاري: "رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى"^(٣٥)، وأن السماحة هنا تعني ترك المشاحة والمبالغة في المطالبة بالحقوق، وأن دعاء النبي ﷺ بالرحمة لمن يتصف بها يدل على أنها خلق مطلوب شرعاً لما له من أثر مباشر في إصلاح الأسواق وتوطيد الثقة بين المتعاملين^(٣٦)، ويظهر هذا التوجيه النبوي أن الأخلاق ليست قيداً على النشاط الاقتصادي، بل هي عنصر جوهري في تحقيق توازن السوق ومنع الاحتكار وبناء بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة.

المطلب الثاني: مظاهر التباين بين المنظور الإسلامي والمنظور الأممي للتنمية

البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

على الرغم من وضوح نقاط التلاقي بين القيم الأخلاقية في الإسلام والتنمية المستدامة، فإن المقارنة المنهجية تكشف عن وجود اختلاف جوهري بين المنظورين، ويعود هذا الاختلاف إلى تباين الأسس الفلسفية والغاية التي يستند إليها كل منهما^(٣٧)، فالمنظور الإسلامي يقوم على مرجعية ربانية ثابتة، بينما يعتمد المنظور الأممي على توافقات دولية بشرية وقابلة للتطور، مما ينتج عنه تفاوت في درجة الإلزام، واتساع نطاق الأهداف، وطبيعة النظرة إلى الموارد وكيفية توظيفها.

يتمثل التباين الأول والأكثر تأثيراً في طبيعة الإلزام ومصدره، فالأخلاق في الفقه الإسلامي تُعد جزءاً أصيلاً من المنظومة الدينية والتشريعية، وتمثل واجباً شرعياً وإلزاماً عقدياً لا يخضع لتقلبات المصلحة الوقتية أو الإرادة البشرية، فمثلاً الصدق والأمانة فريضتان ثابتتان لا يجوز التخلي عنهما حتى لو تعارض الإلتزام بهما مع مصالح اقتصادية آنية^(٣٨)، أما في أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة تُعد التزامات طوعية أو اتفاقات قانونية دولية تركز أساساً على التشريعات الوضعية والمصالح الوطنية، وبإمكان الدول إعادة التفاوض بشأنها أو تعديل بنودها، كما أن غياب البعد الأخلاقي الإلزامي الداخلي يجعل الإلتزام بها أكثر قابلية للتأثر أمام الضغوط الاقتصادية أو السياسية، وهو ما يثير تساؤلات حول قدرتها على الاستمرار على المدى الطويل.

يظهر التباين الثاني في اختلاف الغاية النهائية من مفهوم التنمية والرفاه، فالرؤية الأممية تركز بصورة أساسية على تحقيق الرفاه المادي والزمني للإنسان في حياته الدنيوية، إذ تنحصر أهدافها في تحسين مؤشرات الصحة والتعليم والدخل^(٣٩)، في المقابل، يوسع المنظور الفقهي إطار الغاية ليشمل الفلاح، أي تحقيق الخير والتوازن في الدنيا والآخرة معاً، ويجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيلة لخدمة مقاصد روحية وقيمية أسمى، وهذا البعد الروحي يمنح العمل التنموي عمقاً إضافياً ويكسبه طابعاً من الإلتزام الذاتي لا توفره النظرة المادية وحدها؛ إذ يدفع الإنسان إلى إحسان السلوك البيئي والاقتصادي بدافع معايير دينية وأخلاقية داخلية، لا خوفاً من العقوبات القانونية فحسب، بل رغبة في تحصيل الأجر الأخروي، ونتيجةً لذلك، يستمر الإلتزام بالأهداف حتى في غياب الرقابة الخارجية.

يبرز التباين الثالث في طبيعة الملكية وكيفية التعامل مع الموارد، فالمنظور الأممي يقوم على مفهوم الملكية البشرية والمنفعة المادية التي تشكل الدافع الأساس في إدارة الموارد، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام نزعة نفعية، حيث تُبَرَّر أحياناً الإضرار البيئي الجزئي مقابل تحقيق منفعة اقتصادية أكبر^(٤٠)، وفي المقابل، يستند الفقه الإسلامي إلى مبدأ الاستخلاف والأمانة، حيث



تُنسب الملكية الحقيقية إلى الله، ويُنظر إلى الإنسان بوصفه وكياً أو مستخلفاً مُلزماً بالتصرف في المال والموارد وفق ضوابط حفظ النظام العام ومنع الإفساد^(٤١)، وهذه الرؤية التعبدية للملكية تضع قيماً أخلاقياً صارماً على الاستغلال، وتجعل من الإسراف سلوكاً محرماً حتى لو كان يتعلق بمال الفرد نفسه، لأنه يُعد إضراراً بمصالح الجماعة والأجيال القادمة، وهو ما يمثل نموذجاً أكثر عمقاً وإلزماً في ترسيخ مبادئ الاستدامة البيئية، وتكشف هذه الفروقات أن الأخلاق الإسلامية لا تكتفي بدعم أهداف التنمية المستدامة، بل تقدّم لها إطاراً فلسفياً ودافعاً داخلياً يعزز قدرتها على تحقيق استدامة حقيقية ودائمة.

المطلب الثالث: مجالات التكامل بين المنظورين

إن الاختلافات الفلسفية والمنهجية بين المنظور الأخلاقي الإسلامي والرؤية الأممية للتنمية المستدامة لا تُعد مؤشراً على وجود تعارض عميق بين الإطارين، بل تكشف عن مساحة واسعة لإمكانات التكامل والتساند بينهما^(٤٢)، فهذا التكامل يسعى إلى سد النقص القيمي الذي تعاني منه ممارسات التنمية الدولية، من خلال إضفاء البعد الروحي والضوابط الإلزامية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وفي المقابل تستفيد المقاصد الشرعية من المعايير وآليات التقييم ذات الانتشار العالمي.

يظهر جوهر التكامل في قدرته على تزويد التنمية المستدامة بمصدرٍ داخلي للإلزام، وهو العنصر الذي يفتقر إليه المنظور الأممي المعتمد على التشريع الوضعي والمصالح الوطنية، فالمنظومة الأخلاقية الإسلامية من خلال مبدأ المراقبة الإلهية، وربط العمل الدنيوي بالفلاح الأخرى، تمنح الفرد والمؤسسات الاقتصادية دافعاً ذاتياً قوياً للالتزام بالقيم الأخلاقية مثل الأمانة والنزاهة والشفافية، حتى في غياب أي رقابة قانونية خارجية^(٤٣)، وبذلك تصبح الأهداف المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة أكثر من مجرد شعارات دولية، إذ تتحول إلى ممارسات راسخة على مستوى الفرد والمؤسسة، تستند إلى قناعة دينية داخلية لا إلى التزام قانوني مشروط أو مؤقت^(٤٤).

كما يمكن للمنظور الإسلامي أن يثري مسار التنمية المستدامة بحلول توزيعية وتمويلية ذات طبيعة دائمة، تتجاوز حدود المساعدات المؤقتة التي تعتمد عليها بعض السياسات الأممية، وبينما تركز التنمية المستدامة على توفير الدعم المالي للحد من الفقر^(٤٥)، ويقدم الفقه الإسلامي منظومات تمويلية راسخة مثل نظام الوقف، الذي يقوم على حبس أصل المال وتوجيه ريعه بشكل مستمر ودائم لتمويل مجالات حيوية كالصحة والتعليم وحماية البيئة^(٤٦)، ويُعد هذا النموذج المالي القائم على الأخلاق والاستدامة وسيلة فعالة لضمان استمرارية تمويل الأنشطة



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

التموية وتقليل الاعتماد على المساعدات العابرة، بما يعزز الاستدامة المالية بصورة جوهرية، ويضاف إلى ذلك نظام الزكاة، الذي يشكل آلية إلزامية لإعادة توزيع الثروة سنوياً ومنع احتكارها أو اكتنازها، مما يرسخ استدامة التكافل الاجتماعي ويحد من التفاوتات الاقتصادية بأسلوب منهجي ودائم.

وفي المقابل، يمكن للمنظور الأممي أن يسهم في تطوير الفكر التنموي الإسلامي عن طريق ما يقدمه من أدوات قياس ومعايير حديثة للكفاءة، فعلى الرغم من أن الفقه الإسلامي قد أرسى الأصول والقواعد الأخلاقية المتعلقة بحفظ المال وصونه من الضياع، فإن المنظومة العالمية للتنمية المستدامة توفر أدوات إدارية ومنهجية لتقييم مستوى نجاح المؤسسات والمشاريع والأفراد في تحقيق أهداف محددة مسبقاً في مجالات الصحة والبيئة والتغير المناخي^(٤٧)، ويمكن للمؤسسات ذات المرجعية الإسلامية توظيف هذه الأدوات الكمية إلى جانب الضوابط الأخلاقية لتطوير معايير لقياس الاستدامة الأخلاقية، وبذلك تتحول القواعد الفقهية الكلية إلى أهداف قابلة للقياس والتطبيق العملي ضمن السياسات الحكومية والمؤسسية، بما يعزز كفاءة الأداء ويرفع فعالية استخدام الموارد.

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن التكامل بين القيم الأخلاقية الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة لا يقف عند حدود التناظر المفاهيمي، بل يتجاوز ذلك إلى تأسيس رؤية مقاصدية متكاملة قوامها الترابط الجوهرى بين الأخلاق والتنمية، فالمقاصد الكلية للشريعة تمثل الإطار المرجعي الذي يوجّه عمليات التخطيط والتنفيذ في مجال التنمية، ويضمن اتساقها مع القيم الإنسانية العليا، وأن المقاصد ليست مجرد قواعد نظرية، بل هي أدوات عملية لحماية السلوك البشري من الانحراف، وتوجيهه نحو تحقيق المصالح العامة ودرء المفساد، وهو ما يجعلها إطاراً حاكماً لأي مشروع تنموي يروم الاستدامة الحقيقية^(٤٨).

ومن هذا المنطلق، تتحول التنمية المستدامة من جملة التزامات دولية أو توصيات أممية إلى واجبات أخلاقية وإنسانية ذات طبيعة مستمرة، ترتبط بالمسؤولية الشرعية تجاه الإنسان والبيئة والموارد، وتظهر هذه الرؤية جلياً في الأدبيات المعاصرة للفكر الإسلامي، والتي تؤكد أن دمج المقاصد والقيم في المشروع التنموي يعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويقدم نموذجاً تنموياً أكثر عدلاً وإنسانية، وأن القيم الإسلامية تُشكّل أساساً أخلاقياً قادراً على إحياء البعد الإنساني في الاقتصاد والتنمية، ومن ثمّ الإسهام في تصحيح الاختلالات البنوية التي تعاني منها النماذج التنموية الحديثة^(٤٩).

المبحث الثالث: تأصيل التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة



يمثل هذا المبحث خلاصة تحليلية ومنهجية لما سبق عرضه من مباحث، إذ ينتقل من مستوى التعريف بالمفاهيم وإبراز أوجه التباين بينها إلى مستوى التأسيس النظري والتطبيق العملي للعلاقة بين الأخلاق الفقهية والتنمية المستدامة، ويهدف هذا الانتقال إلى بناء رؤية متكاملة تثبت أن البعد الأخلاقي لا يُعدّ مجرد عامل مساعد أو مكمل، بل يشكّل الأساس المقاصدي الذي تستمد منه التنمية مشروعيتها واستدامتها، ويقتضي هذا التأسيس العودة إلى نظرية المقاصد لاستجلاء الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل الأهداف الأخلاقية الكلية إلى مرتكزات نظرية قابلة للتطبيق، ثم تفعيل هذه المرتكزات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن اتساقها مع مقاصد الشريعة ومتطلبات التنمية المعاصرة.

المطلب الأول: الأساس المقاصدي للتلازم بين الأخلاق والتنمية

يقوم ترسيخ العلاقة بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة على أساس متين في المقاصد الشرعية التي تُعد الإطار الفلسفي الأعمّ للتشريع الإسلامي؛ إذ تنطلق المقاصد من اعتبار "المعاني والحكم التي راعاها الشارع في تشريعه للأحكام، قصدًا لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد^(٥٠)، وهو ما يجعل المقاصد منظومةً منهجية تربط بين الأخلاق والسلوك التتموي ربطًا محكمًا لا ينفصم، من خلال توجيه الممارسات التتموية وفق اعتبارات المصلحة العامة، ومنع الإضرار، وتحقيق الاستدامة بوصفها غايةً أخلاقية قبل أن تكون خيارًا اقتصاديًا أو تقنيًا، وتتجلى قوة هذا الربط بصورة أوضح عند النظر في الضروريات الخمس وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، التي تعدّ الركن الأساس في بناء المقاصد الشرعية، فهذه الضروريات تشكّل المجال الحيوي الذي تتقاطع معه الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، ويبرز ذلك في مقصد حفظ النفس، إذ يقول تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ" (النساء: ٢٩)، وقوله تعالى: "وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا" (المائدة: ٣٢)، والمقصود من الآيتين هو حفظ النفس وصونها من الهلاك والاعتداء، ويشمل ذلك الامتناع عن قتلها بغير حق؛ إذ إن صيانة الحياة الإنسانية والكف عن إزهاقها يُعدّ إحياءً لها، ومن فعل ذلك استحقّ أجرًا عظيمًا لعظم مكانة النفس وحرمتها عند الله^(٥١)، وهذا ينسجم بصورة مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاه والقضاء على الفقر.

ومن السنة النبوية في الحديث: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا"^(٥٢)، وأن تشبيه المؤمنين بالبنيان يشير إلى قوة التلاحم الاجتماعي، وأن كل فرد يُقوّي الآخر ويعتمد عليه كما تعتمد أحجار الجدار بعضها على بعض^(٥٣)، كما فسّر النووي في شرحه لصحيح مسلم هذا

البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

الحديث بأنه أصل في التكافل الاجتماعي والاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع، وهو ما يشكّل أحد المرتكزات المركزية في بناء الاستدامة البشرية واستقرار المجتمعات^(٥٤).
أما حفظ المال فلا يقتصر على حماية الملكية الفردية، بل يتجاوز ذلك ليكون مقصدًا أخلاقيًا يسعى إلى صيانة النظام الاقتصادي والحد من استنزاف الموارد، ضمانًا لحقوق الأجيال اللاحقة ويشهد لهذا قوله تعالى: "وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا" (الإسراء: ٢٦)، وقوله: "وَلَا تُسْرِفُوا" (الأعراف: ٣١)، وقد قرّر العلماء على أن النهي عن التبذير والإسراف يؤكّد ضرورة التوسّط في الإنفاق، بصيانة المال من الضياع وتجاوز الحدّ، وتوجيهه إلى ما يحقّق النفع والمصلحة^(٥٥)، ويؤكد هذا التحليل أن الشريعة الإسلامية تضبط عملية استهلاك الموارد وتمنع الهدر، مما يتوافق بصورة جوهرية مع مبادئ التنمية المستدامة في ترشيد الموارد وحماية الثروات للأجيال المقبلة، ويؤيّد هذا الفهم ما رواه الإمام النسائي في قول النبي ﷺ: "كُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَأَلْبَسُوا فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ"^(٥٦)، والحديث يجمع بين الاستمتاع بالمباحات والحفاظ على نعمة المال، وبين تجنب مظاهر الإسراف التي تقضي إلى فساد أو تبذير^(٥٧)، وهذا المعنى يتقاطع بوضوح مع مبادئ الاقتصاد المستدام التي تقوم على الاستهلاك الرشيد وحكمة استخدام الموارد بما لا يضرّ المجتمع ولا الأجيال المستقبلية.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للتلازم في مجالات التنمية

ينبغي لتفعيل الرؤية المقاصدية للتلازم تحويل الأبعاد النظرية إلى آليات عملية قابلة للقياس، والتنفيذ ضمن سياسات التنمية الوطنية والدولية، بحيث ينتقل البعد الأخلاقي من إطار المفاهيم المجردة إلى ممارسات تطبيقية ملموسة تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متكاملة ومتواصلة كالآتي:

أولاً: التطبيق في المجال الاقتصادي: يتجلى التفعيل الاقتصادي للتلازم بين الأخلاق والتنمية من خلال دمج القيم الشرعية في نظم الحوكمة والتمويل، واعتماد إجراءات تمنع الممارسات الاقتصادية التي تولّد أزمات تهدد الاستدامة^(٥٨)، وينطلق هذا التفعيل من مبدأ الأمانة الذي نص عليه القرآن الكريم بقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا" (النساء: ٥٨)، وقد تؤكد الآية وجوب أداء الأمانات إلى أصحابها، باعتبار ذلك أصلًا أخلاقيًا وتشريعيًا يضمن العدل والاستقامة في العلاقات الفردية والمؤسسية^(٥٩)، كما يستند إلى مبدأ الصدق الذي اعتبره النبي ﷺ أساسًا للمعاملات التجارية، كما في قوله: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ»^(٦٠)، ويضاف إلى ذلك تحريم الغرر بوصفه إطارًا فقهيًا لحماية المعاملات من المخاطر الفاحشة، حيث نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر^(٦١)، وبين النووي أن الغرر هو



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

الجهالة التي تُفضي إلى النزاع والخصومة، مما يزعزع استقرار السوق ويقلل من موثوقية التعاملات^(٦٢)، وبذلك تتجلى التطبيقات العملية في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات المالية واعتماد الصدق كمعيار حوكمي ملزم، والحد من المضاربات الخطرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، وتفعيل صيغ التمويل التكافلي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، بما ينسجم مع المبدأ القرآني القائل: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة: ٢٧٥)، ومحلّ الشاهد أن مقاصد حفظ المال والعدل تقتضي منع كل معاملة تؤدي إلى الظلم أو الاختلال الاقتصادي، وهو ما يجعل الحوكمة الأخلاقية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وليست مجرد خيار إداري.

ثانياً: التطبيق في المجال الاجتماعي: في المجال الاجتماعي، يتطلب تفعيل التلازم تحويل قيمة التكافل من مجرد فضيلة أخلاقية إلى سياسة اجتماعية مؤسسية تضمن العدالة والاستدامة، ويُعد التكافل مبدأً قرآنياً راسخاً، كما في قوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى" (المائدة: ٢)، وقد ذكر الطبري أن يكون التعاون موجّهاً لما يحقّق الخير والصلاح، لا الإثم والعدوان (الطبري، 1405هـ، ج 6، ص 66)^(٦٣)، ويتجلى ذلك عملياً في تفعيل نظام الوقف باعتباره من أهم أدوات التمويل الاجتماعي المستدام؛ إذ يحقق مقصد حفظ المال من خلال تخصيص منافعه للأجيال المتعاقبة^(٦٤)، وقد اعتبر العلماء الوقف من صور الإحسان الدائم استناداً إلى حديث النبي ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ... وَصَدَقَةٍ جَارِيَةٍ»^(٦٥)، والصدقة الجارية هي الوقف في أصح الأقوال، وتتطلب الاستدامة الاجتماعية كذلك توجيه الإنفاق نحو العدالة، انسجاماً مع قوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ" (النساء: ٢٩)، وقد فسّر ابن كثير بأن الآية تنهى عن الإضرار بالنفس، وتؤكد حرمة الاعتداء عليها، بما يرسخ مبدأ حفظ النفس بوصفه مقصداً أساسياً من مقاصد الشريعة^(٦٦)، ويتوافق ذلك مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على الحد من عدم المساواة^(٦٧)، ومحلّ الشاهد أن التكافل في أصله واجب شرعي مؤسسي يعزز استدامة التمويل الاجتماعي ويحقق مقصدي حفظ النفس والمال معاً.

ثالثاً: التطبيق في المجال البيئي: يتجسد التفعيل البيئي للتلازم في اعتماد مبدأ الاستخلاف في إدارة الموارد والبيئة، بناءً على قوله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (هود: ٦١)، وكما يحظر القرآن الإفساد البيئي بنص صريح في قوله تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا" (الأعراف: ٥٦)، ويذكر الطبري أن الآية نهى عن إحداث الفساد في الأرض بالمعاصي والظلم بعد أن أصلحها الله بإقامة الشرائع وإرسال الرسل، لأن الإفساد بعد الصلاح يؤدي إلى اضطراب شؤون الحياة وذهاب مقاصد الخير^(٦٨)، ويتجلى التطبيق العملي لهذا



البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

المرتکز في التزام المؤسسات بمعايير بيئية أخلاقية تتجاوز الحد القانوني الأدنى، وترسيخ الرقابة الذاتية في استهلاك الماء والطاقة وإدارة النفايات، واعتبار منع الهدر واجباً دينياً يستند إلى قوله تعالى: "وَلَا تُسْرِفُوا" (الأعراف: ٣١)، وكما يتعزز هذا البعد الأخلاقي بقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»^(٦٩)، وهو حديث يجعل الإحسان إطاراً عاماً لجودة الأداء البيئي، ومحلّ الشاهد أن حماية البيئة ليست مجرد التزام تنظيمي أو قانوني، بل هي واجب شرعي أصيل يستند إلى الاستخلاف والإحسان، مما يجعل الاستدامة البيئية بُعداً دينياً وأخلاقياً متجذراً في الفقه الإسلامي.

الخاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة التحليلية والتأصيلية أنّ التلازم بين البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة هو تلازم مقاصدي وجوهري، يقوم على أسس شرعية راسخة، ولا يمثل توافقاً عارضاً أو إطاراً خطابياً شكلياً، وقد أفضى البحث إلى جملة من النتائج:

أولاً، أصالة البعد الأخلاقي في الفقه الإسلامي؛ إذ يتضح أن الأخلاق ليست عنصراً تزيينياً أو قيمة هامشية، بل هي ضابط تشريعي أصيل وملزم، حيث اعتبره العلماء بأنه ملكة راسخة تحمل صاحبها على الإحسان، بما يجعل السلوك الأخلاقي إطاراً قيمياً يتجاوز مجرد الامتثال القانوني إلى الالتزام المبدئي، ويؤسس لبناء تشريعي وسلوكي متكامل.

ثانياً، ثبت وجود تداخل مقاصدي عميق بين التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة؛ فالأبعاد الثلاثة للتنمية كالاقتصادي والاجتماعي، والبيئي تتسجم بصورة واضحة مع المقاصد الضرورية الخمسة: الدين، وحفظ النفس، والمال، والنسل، والعقل، ومن ثمّ تشكل التنمية المستدامة امتداداً عملياً لهذه المقاصد، ومجالاً لتفعيلها في الواقع المعاصر.

ثالثاً، كشفت الدراسة عن الفجوة ومنطق الحل بين النموذج الأممي والنموذج الإسلامي للتنمية؛ فبينما يستند النموذج الأممي إلى تشريعات وضعية تتغير بتغير المصالح، يستند النموذج الإسلامي إلى واجب عقدي وثبات قيمي يضيف على التنمية بُعداً روحياً، ويعزز الدافعية الذاتية ويضمن استمرارية الجهود التنموية عبر الأجيال.

رابعاً، تبين أن البعد الأخلاقي يمثل الأساس المقاصدي، ويؤدي دوراً فعالاً في تحسين الأداء التنموي وفق مبدأ الإحسان، وبناء على ذلك فإن الأخلاق ليست عنصراً مكتملاً في منظومة المقاصد، بل هي الأداة المحورية لإنشاء نموذج تنموي أكثر شمولاً وعمقاً واستدامة.

التوصيات:



بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يتضح أن تعزيز التكامل بين البعد الأخلاقي الفقهي وأبعاد التنمية المستدامة يتطلب خطوات عملية واضحة، ومن هذا المنطلق، يوصي البحث أولاً بضرورة دمج الأخلاق في أنظمة الحوكمة الاقتصادية والتنموية، وذلك من خلال إلزام المؤسسات المالية والهيئات التنموية باعتماد ميثاق أخلاقي مستمد من ضوابط الفقه الإسلامي، وجعله جزءاً من معايير الحوكمة والامتثال المؤسسي، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار المالي والنزاهة الاقتصادية.

كما يوصي البحث بتفعيل المؤسسات الوقفية وتطويرها بوصفها إحدى أهم الأدوات التمويلية المستدامة؛ إذ يمكن للوقف أن يؤدي دوراً رئيسياً في دعم قطاعات التنمية البشرية والبيئية بعيداً عن تقلبات الميزانيات الحكومية، مما يرسخ الاستدامة المالية القائمة على رؤية مقاصدية طويلة المدى.

ويؤكد البحث كذلك على ضرورة التعميم التعليمي والثقافي للرؤية المقاصدية للتنمية، وذلك من خلال إدراج المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالاستخلاف والمسؤولية الجماعية في المناهج التعليمية، وتضمينها في برامج التوعية العامة، بما يرسخ لدى الأفراد والجماعات أن حماية البيئة وتحقيق التكافل الاجتماعي هما واجبان دينيان وأخلاقيان، وليس مجرد خيارات سياسية أو اقتصادية.

الهوامش

- (١) إسماعيل بن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ)، ج٤، ص٤٠٣.
- (٢) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ج٢٣، ص٥٣٠.
- (٣) محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج٣، ص٥٢.
- (٤) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ٣، ١٩٨٧)، ج١، ص١٠٤.
- (٥) محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج٣، ص٤٦٦.
- (٦) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة: دار الشعب، ١٩٩٣)، ج٢٠، ص٧٦.
- (٧) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ج١٤، ص٢٣٨.
- (٨) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢، ١٩٧٣)، ج١، ص١٦٢.
- (٩) إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج٢، ص٨-١٠.
- (١٠) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص٤.
- (١١) شمس الدين السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج١٣، ص١٨.
- (١٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٤، ص٤٥.
- (١٣) أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤)، ج٥، ص٢٣١.
- (١٤) الأمم المتحدة، مستقبلنا المشترك، ترجمة عربية، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧).
- (١٥) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة عربية، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧)، ص٤٣.
- (١٦) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٥).
- (١٧) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، الهدف ٨ و٩.
- (١٨) المرجع نفسه، الهدف ٣ و٤ و١٠.
- (١٩) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ص٦٥.
- (٢٠) عبد المالك بضياف وعتنر بوطيار، "دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة من منظور إسلامي"، (جامعة الجزائر، ٢٠١٣)، ص٥.



- (٢١) حسين شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠)، ص ٥٤.
- (٢٢) بضياف وبوطيار، "دور البعد الأخلاقي"، ص ٥.
- (٢٣) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، الهدف ١٠.
- (٢٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٩٠.
- (٢٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٠، ص ١٦٥.
- (٢٦) ابن القيم، مدارج السالكين، ج ١، ص ٦٥.
- (٢٧) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج ٤، ص ١٩٩٩.
- (٢٨) يحيى بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: خليل الميس، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠١)، ج ١٦، ص ١٣٩.
- (٢٩) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ١٧١.
- (٣٠) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٤٣.
- (٣١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٧، ص ٢١٩.
- (٣٢) القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ١٤٧.
- (٣٣) مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٣.
- (٣٤) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، ج ١٠، ص ١٥٦.
- (٣٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج ٢، ص ٧٣٠.
- (٣٦) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج ٤، ص ٣٠٧.
- (٣٧) شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، ص ٥٤.
- (٣٨) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٢)، ص ٣٤.
- (٣٩) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، الهدف ٣ و ٤.
- (٤٠) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ص ٦٥.
- (٤١) عبد المجيد النجار، الاستخلاف في الأرض: أبعاده وقواعده وتطبيقاته، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦)، ص ٧١.
- (٤٢) بضياف وبوطيار، "دور البعد الأخلاقي"، ص ٥.
- (٤٣) شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، ص ٥٤.
- (٤٤) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، الهدف ١٦.
- (٤٥) المرجع نفسه، الهدف ١.
- (٤٦) عبد الله بن أحمد ابن قدامة، المعنى في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥هـ)، ج ٥، ص ٣٤٩.
- (٤٧) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ص ٦٥.
- (٤٨) الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ١٧٧-١٨٠.
- (٤٩) يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٨٥.
- (٥٠) الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٨.
- (٥١) الطبري، جامع البيان، ج ٨، ص ٣٤٢؛ ج ٦، ص ١٦٦.
- (٥٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج ١، ص ١٨٢.
- (٥٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ١٠، ص ٤٥٠.
- (٥٤) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، ج ١٦، ص ١٣٩.
- (٥٥) الطبري، جامع البيان، ج ١٥، ص ٨١؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٠، ص ٢٤٦؛ ج ٧، ص ١٩١.
- (٥٦) أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٧٨)، ج ٢، ص ٤١.
- (٥٧) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ١٠، ص ٢٥٣.
- (٥٨) شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، ص ٥٤.
- (٥٩) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٥١٩.
- (٦٠) الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥١٥.
- (٦١) مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٣.
- (٦٢) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، ج ١٠، ص ١٥٦.
- (٦٣) الطبري، جامع البيان، ج ٦، ص ٦٦.
- (٦٤) ابن قدامة، المعنى، ج ٥، ص ٣٤٩.
- (٦٥) مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٦٥.
- (٦٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٥٠٠.
- (٦٧) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، الهدف ١٠.
- (٦٨) الطبري، جامع البيان، ج ٨، ص ٢٣٨.
- (٦٩) مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٥٤٨.





البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة رؤية مقاصدية

المصادر

أولاً: المصادر والمراجع العربية

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل. ط١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣.

———. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. تحقيق: محمد حامد الفقي. ط٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٣.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ج ٤. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣.

الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة: تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

———. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح المختصر. تحقيق: مصطفى ديب البغا. ط٣. بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧.

بضياف، عبد المالك وبوطيارة، عنتر. "دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة من منظور إسلامي". جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

دراز، محمد عبد الله. دستور الأخلاق في الإسلام. القاهرة: دار القلم، ٢٠٠٨.

السرخسي، شمس الدين. المبسوط. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. الموافقات. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

شحاتة، حسين. الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠.

الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

الغزالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

القرافي، أحمد بن إدريس. الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤.



- القرضاوي، يوسف. رعاية البيئة في شريعة الإسلام. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الشعب، ١٩٩٣.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مستقبلنا المشترك. ترجمة عربية. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧.
- مسلم، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- النجار، عبد المجيد. الاستخلاف في الأرض: أبعاده وقواعده وتطبيقاته. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦.
- النسائي، أحمد بن شعيب. السنن الكبرى. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨.
- النووي، يحيى بن شرف. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. تحقيق: خليل الميس. بيروت: دار الفكر، ٢٠٠١.

Sources

First: Arabic Sources and References

Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Fath al-Bari: Commentary on Sahih al-Bukhari. Beirut: Dar al-Ma'rifah, n.d.

Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir. Al-Tahrir wa al-Tanwir. Tunis: Tunisian Publishing House, 1984.

Ibn Qudamah, Abdullah ibn Ahmad. Al-Mughni fi Fiqh al-Imam Ahmad ibn Hanbal. 1st ed. Beirut: Dar al-Fikr, 1405 AH.

Ibn al-Qayyim, Muhammad ibn Abi Bakr Ayyub al-Zar'i. I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin. Edited by: Taha Abd al-Ra'uf Sa'd. Beirut: Dar al-Jil, 1973.

Madarij al-Salikin bayna Manazil Iyyaka Na'budu wa Iyyaka Nasta'in. Edited by: Muhammad Hamid al-Fiqi. 2nd ed. Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi, 1973.

Ibn Kathir, Ismail ibn Umar. Tafsir al-Qur'an al-'Azim. Beirut: Dar al-Fikr, 1401 AH.





Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram. Lisan al-'Arab. Vol. 4. Beirut: Dar Sader, 2003.

United Nations. Sustainable Development Goals: Human Development Report. New York: United Nations, 2015.

———Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations, 2015.

Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Al-Jami' al-Sahih al-Mukhtasar. Edited by Mustafa Dib al-Bugha. 3rd ed. Beirut: Dar Ibn Kathir, 1987.

Badiaf, Abdelmalek and Boutiara, Antar. "The Role of the Ethical Dimension in Promoting the Foundations of Sustainable Development from an Islamic Perspective." University of Algiers, 2013.

Draz, Muhammad Abdullah. The Constitution of Ethics in Islam. Cairo: Dar al-Qalam, 2008.

Al-Sarakhsi, Shams al-Din. Al-Mabsut. Beirut: Dar al-Ma'rifah, n.d.

Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa al-Lakhmi. Al-Muwafaqat. Edited by Abdullah Draz. Beirut: Dar al-Ma'rifah, n.d.

Shehata, Hussein. The Ethical Dimensions of the Financial Crisis. Cairo: International Institute of Islamic Thought, 2010.

Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayi al-Qur'an. Beirut: Dar al-Fikr, 1405 AH.

Al-Ghazali, Muhammad ibn Muhammad. Ihya' 'Ulum al-Din. Beirut: Dar al-Ma'rifah, n.d.

Al-Qarafi, Ahmad ibn Idris. Al-Dhakhira. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1994.

Al-Qaradawi, Yusuf. Environmental Protection in Islamic Law. Cairo: Dar al-Shuruq, 2001.

Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad al-Ansari. Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an. Cairo: Dar al-Sha'b, 1993.





World Commission on Environment and Development. Our Common Future. Arabic translation. New York: United Nations, 1987.

Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj. Sahih Muslim. Edited by Muhammad Fuad 'Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, n.d.

Al-Najjar, 'Abd al-Majid. Al-Istikhlaf fi al-Ard: Ab'adih wa Qawa'iduhu wa Tatbiqatuh. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1996.

Al-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb. Al-Sunan al-Kubra. Edited by 'Abd al-Ghaffar Sulayman al-Bandari and Sayyid Kasrawi Hasan. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1978.

Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. Al-Minhaj fi Sharh Sahih Muslim ibn al-Hajjaj. Edited by Khalil al-Mays. Beirut: Dar al-Fikr, 2001.

